

مجموعة جي أف أتش المالية
محضر اجتماع الجمعية العامة العادية

المنعقد يوم الثلاثاء 27 جمادى الآخر 1437هـ
الموافق 5 أبريل 2016م
في تمام الساعة العاشرة صباحاً

بمقر مجموعة جي إف إتش المالية
مملكة البحرين

استهل السيد رئيس مجلس الإدارة لمجموعة جي إف إتش المالية اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك للعام 2016م باسم الله عز وجل والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه ورحب بالسادة المساهمين وشكرهم على حضورهم الاجتماع. وكذلك رحب بمندوبي كل من إدارة المؤسسات المالية الإسلامية بمصرف البحرين المركزي ومندوبي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومندوب بورصة البحرين ومندوب المدقق الخارجي السادة (KPMG).

ومن ثم أشار السيد الرئيس إلى أن عدد الأسهم الحاضرة أصالة ووكالة قد بلغت 899,449,040 سهماً مثلت 39,86% وهي نسبة تكفي النصاب القانوني المطلوب لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية المؤجلة لمرّة واحدة، حيث كان الاجتماع الأول مقرراً يوم الثلاثاء، 29 مارس 2016م.



كما طلب السيد الرئيس الإذن من ممثلي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة لبدء الإجتماع، وطلب من السادة المساهمين الموافقة على تعيين الدكتور محمد عبدالسلام مقررًا لاجتماع الجمعية العمومية العادية، وبعد موافقة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة على بدء الاجتماع وموافقة الجمعية العمومية على تعيين الدكتور محمد عبدالسلام سكرتيراً لاجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 5 أبريل 2016م، بين السيد الرئيس أن هذا الاجتماع للجمعية العامة العادية سيناقش البنود الواردة في جدول الأعمال المعلن عنه في الصحف اليومية والموقع الإلكتروني التابع للبنك وفق الأصول المعمول بها والمتعارف عليها.

بعدها استعرض السيد الرئيس جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية، وبعد إقرار جدول الأعمال من قبل الجمعية العامة، تم العمل به على النحو التالي:

1. قراءة محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق المنعقد بتاريخ 12 ابريل 2015، والمصادقة عليه.

في البداية طلب السيد الرئيس من السادة الحضور إبداء أية ملاحظات أو تعليقات على المحضر المطروح للمناقشة في البند الأول. ولما لم يبد أي من الحضور أية ملاحظات بشأن المحضر، تمت المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق والمنعقد بتاريخ 12 ابريل 2015 وإقرار ما جاء به من بنود.

2. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م والمصادقة عليه.

أشار السيد الرئيس بأن تقرير مجلس الإدارة متوفر لدى السادة المساهمين، وأنه وإدارة البنك على أتم الاستعداد للإجابة على أية ملاحظات أو استفسارات يطرحها السادة المساهمين تتعلق بالتقرير. وفي هذا الصدد أبدى السيد عبداللطيف جناحي شكره لاجتماع مجلس الادارة وادارة البنك وبارك للجميع النتائج التي حققتها المجموعة متمنياً للبنك حظاً أوفر في السنة المالية 2016م. وقال السيد عبداللطيف جناحي بأنه تم تقديم وعرض الحسابات المالية الموحدة للمجموعة، ولم يتم فصل نتائج البنك لمعرفة الأرباح التي حققها البنك بشكل منفصل فرد عليه السيد الرئيس بأن السؤال في محله والارقام

جميعها موجودة في البيانات المالية وسيتم مناقشتها في البند الخامس والمتعلق بمناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م.

وأضاف السيد عبداللطيف بأن البنك سجل أرباح صافية بلغت 12 مليون دولار أمريكي وأرباح إجمالية بمبلغ 29 مليون دولار أمريكي إلا أنه أخذ مخصصات بمبلغ 17 مليون دولار والتي تمثل تقريبا 50% من إجمالي الأرباح متسائلاً عن سبب أخذ هذه النسبة الكبيرة. شكر السيد الرئيس السيد عبداللطيف جناحي على استفساره موضحاً بأنه سيتم مناقشة المخصصات بشكل وافي تحت البند الخامس أيضاً.

بعد ذلك وبعد الانتهاء من مناقشة تقرير مجلس الادارة تم التصديق عليه من قبل المساهمين الحاضرين.

3. الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن التدقيق في أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م

طلب السيد رئيس مجلس الادارة من الدكتور فريد هادي قراءة تقرير هيئة الرقابة الشرعية حيث بدأ الدكتور فريد هادي باسم الله عز وجل والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه ورحب بالسادة المساهمين والحضور ومن ثم قام بتلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك حول الأعمال التشغيلية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م.

بعد ذلك وبعد الانتهاء من مناقشة تقرير الهيئة الشرعية تم التصديق عليه من قبل المساهمين الحاضرين.

مرفق نسخة من تقرير الهيئة الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من المحضر ومكماً له.

4. الاستماع إلى تقرير مراقبي الحسابات الخارجيين على حسابات السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م

دعا السيد رئيس المجلس مندوب السادة مدققي الحسابات (كي بي إم جي KPMG) إلى تلاوة تقريرهم على القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م حيث قام السيد جليل العالي مندوب السادة مدققي الحسابات (كي بي إم جي KPMG) بتلاوته أمام السادة المساهمين شاكراً بعدها السيد الرئيس لاتاحة الفرصة له لقراءة التقرير.

بعد ذلك وبعد الانتهاء من مناقشة تقرير مراقبي الحسابات تم التصديق عليه من قبل المساهمين الحاضرين.

مرفق تقرير السادة مدققي الحسابات بهذا المحضر حيث تعتبر جزءاً منه ومكملاً له.

5. مناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م و المصادقة عليها

قام السيد الرئيس بقراءة البند الخامس مشيراً إلى أن هناك استفسارين بخصوص الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م طرحهما السيد عبداللطيف جناحي فأجابه السيد الرئيس التنفيذي للمجموعة رداً على السؤال المتعلق بالحسابات المالية المتعلقة بالبنك بالقول بأن البنك بشكل منفصل قد حقق 5.5 مليون دولار أمريكي صافي خسائر للسنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2015م ولذلك فإن حقوق المساهمين تظهر في الحسابات المالية بالسالب. وبشأن الاستفسار الثاني عن المخصصات فقال السيد الرئيس التنفيذي بأن البنك قد أخذ مخصصات 10.5 مليون دولار أمريكي بشكل منفصل أما باقي المبلغ فيرجع إلى مصرف الخليج التجاري كون هذه البيانات موحدة.

كما وأضاف السيد الرئيس التنفيذي للبنك بأنه إذا ما قورنت نتائج العام 2015م بالسنة المالية التي سبقتها (2014)، فإن البنك في العام 2015م قد حقق نتائج تشغيلية أفضل وذلك كون البنك قد سجل 45 مليون دولار أمريكي لمرة واحدة في العام 2014م هذا إضافة إلى أن هناك صفقة لم يتم تسجيلها في البيانات المالية للسنة المالية المنتهية 2015م بسبب بعض الامور التقنية، بعد ذلك شكر السيد الرئيس السيد الرئيس التنفيذي لمجموعة جي اف اتش المالية منوهاً للسيد عبداللطيف جناحي بأن ما أورده الرئيس التنفيذي يجب على ما تم طرحه من استفسارات.

أثار المساهم السيد عبداللطيف جناحي استفساراً آخر عن الودائع مع البنوك الأخرى بالقول بأن الودائع المسجلة في البيانات المالية للعام 2015م بلغت 244 مليون دولار أمريكي وهو مبلغ ممتاز ولكن لبنك

تجاري، أما بالنسبة لبنك استثماري فالودائع الضخمة تشكل مبالغ معطلة أو شبه معطلة يمكن في المقابل استثمارها فأجابه السيد الرئيس التنفيذي بأن ودائع مجموعة جي إف إنش تبلغ ما بين 50-60 مليون دولار أمريكي في حين أن باقي المبلغ راجع إلى المصرف الخليجي التجاري كون البيانات المالية موحدة. أضاف السيد عبداللطيف جناحي بالقول بأنه من الأفضل عرض البيانات المالية الموحدة ومن ثم البيانات المنفصلة حتى تكون واضحة ولا تثار هذه الاسئلة حولها فرد السيد جليل العالي بالقول بأن هذا من متطلبات المعايير المحاسبية العالمية والتي تتطلب البيانات المالية الموحدة، وفي حال الرغبة بالحصول على الارقام المنفصلة فيمكن الرجوع الى البيانات المالية للمصرف الخليجي التجاري حيث يمكن ملاحظة أن 200 مليون دولار أمريكي تخص المصرف الخليجي التجاري كونه بنك تجاري ويحتاج إلى سيولة مالية عالية أما البنوك الاستثمارية فلا تحتاج سيولة مالية عالية كهذه ولذلك بلغ مجموع النقد والایداعات مع البنوك الأخرى ما بين 50-60 مليون دولار أمريكي.

هذا وقال المساهم عبداللطيف جناحي بأن عرض البيانات المالية بهذه الطريقة يثير الكثير من الاسئلة فياحبذا لو وجدت وسيلة توضيحية لذلك فقال السيد جليل العالي بأن الايضاحات المصاحبة للبيانات المالية وخصوصاً الايضاح رقم 36 يبين هذه النقطة فأضاف المساهم عبداللطيف بأنه لم يستلم البيانات المالية لمجموعة جي إف إنش من قبل حتى يتسنى له مراجعتها مطالباً بإرسال البيانات المالية للمساهمين قبل مدة كافية من اجتماع الجمعية العمومية، وبخصوص هذه النقطة قال السيد الرئيس التنفيذي للمجموعة بأنه وبحسب شروط الافصاح للجهات الرقابية فإن البيانات المالية ترسل للمساهمين عن طريق البورصات خلال 45 يوم من نهاية السنة المالية ولكن تقرير الحوكمة والبنود الأخرى فهي متوافرة على الموقع الالكتروني للبنك.

هذا واطاف السيد جليل العالي ممثل السادة KPMG بأن الايضاح رقم 36 يوضح الاصول والالتزامات والدخل والنفقات الخاصة للمصرف الخليجي التجاري وذلك عن طريق الايضاحات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية مضيفاً بأن البيانات المالية موجودة على الموقع الالكتروني لمجموعة جي إف إنش المالية منذ الرابع عشر من فبراير 2016م.

فطلب السيد الرئيس من السادة الحضور إبداء أية ملاحظات أو تعليقات أخرى على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م، أو على الإيضاحات التابعة لها حتى يتسنى الاجابة عليها ومن ثم المصادقة على البيانات المالية.

قدم السيد عبداللطيف جناحي شكره لرئيس مجلس الادارة لجهوده المباركة المبذولة متمنيا نتائج مالية أفضل للعام 2016م فشكر السيد الرئيس السيد عبداللطيف جناحي منوهاً بأن مجلس الادارة يضغط على الادارة التنفيذية لتحقيق أفضل النتائج وأن نتائج العام 2015م لا تسعد مجلس الادارة ولكنها جاءت نتيجة لعدم تسجيل بعض الصفقات في دفاتر البنك والتي أرجأ تسجيلها حتى الربع الاول من العام 2016م فكانت من أهم اسباب النتائج السلبية. وقال المساهم عبداللطيف جناحي بأن المخصصات التي تم أخذها نسبتها كبيرة، فرد عليه السيد الرئيس بأن المخصصات تعكس وجهة نظر البنك ووجهة نظر الجهات الرقابية، فالبنك يسجلها آخذاً في الاعتبار مصلحة البنك في حين الجهات الرقابية تقدرها آخذاً في الاعتبار المصلحة العامة لاقتصاد البلد، فهي في النهاية تعكس الاتفاق ما بين وجهتي النظر هاتين.

وأضاف المساهم عبداللطيف جناحي بأنه أكبر الحاضرين سناً وأنه عايش قرارات المصرف المركزي منذ أن كان معالي السيد عبدالله حسن سيف محافظاً للمصرف وحتى الان في عهد المحافظ السيد رشيد المعراج قائلاً بأن جميعهم قد تميزوا بالموضوعية والمهنية ومدركين مصلحة البنوك والسوق، فالمصرف المركزي لا يجذب رؤية البنوك وهي تسجل خسائر وعندهم رؤية واسعة للامور مضيفاً بأننا قد نختلف معهم في بعض الأمور ولكن نتفق معهم في النهاية وذلك لتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

وأضاف السيد الرئيس التنفيذي بأنه لا يخفى على أحد ما مر به البنك من صعوبات في المراحل السابقة، وقد أدى مجلس الادارة الجديد مع الادارة التنفيذية الجديدة بالبنك دور ممتاز في إعادة ثقة المساهمين والسوق للمشاريع الجديدة للبنك هذا إضافة إلى دعم المشاريع القديمة حيث يتم توزيع المصادر الموجودة ما بين الاثنين، فلو لم تكن المشاريع القديمة موجودة لكان البنك قد حقق ربحية عالية إلا أن الادارة التنفيذية الجديدة أخذت على عاتقها تنفيذ ما وعدت به وإستكمال المشاريع القديمة مثل الفيلامار ومشروع تونس والمغرب ومشروع الهند لاعادة ثقة المصرف المركزي والمساهمين بالبنك وهذه الجهود ربما لا نراها في البيانات المالية ولكن البنك قد قام بإعادة ثقة شريحة كبيرة من المستثمرين بالبنك الذين

لم يكونوا يرغبوا بتوظيف المزيد من الاموال مع البنك، مشدداً على الجهود الجبارو المبذولة لتحقيق ذلك.

هذا وأكد السيد الرئيس التنفيذي بأن نوعية الدخل للمجموعة قد تحسن أيضاً، منوهاً بأن البنك المركزي ومدققي الحسابات يحثون على أخذ مخصصات كلما سحت الفرصة لذلك. كما وضح السيد الرئيس التنفيذي بأن نتائج البنك في الربعين الاول والثاني كانت ممتازة إلا أن النتائج في الربعين الاخرين كانت ضعيفة متأثرة بتراجع شهية الاسواق للاستثمارات الجديدة ولذلك فإن استراتيجية البيانات الموحدة قد أفادت البنك كثيراً وذلك عن طريق الاعتماد على المصرف الخليجي التجاري كخط رئيسي للعمليات للحصول على دخل دوري منتظم لدعم نتائج البنك الامر الذي دفع بعدم تأثر البنك بصورة كبيرة. وأضاف السيد الرئيس التنفيذي بأن البنك في صدد الاستحواذ/الاندماج مع مؤسسات مالية شبيهة وذلك لبناء منصة قوية للمستقبل لدعم الدخل الدوري للبنك وبالتالي إعادة ثقة المساهمين الحاليين ولجذب مساهمين جدد كما حدث مؤخراً وتم إعلانه وذلك من خلال دخول مساهمين جدد من أبوظبي في هذا دعم للقيمة السوقية للاسهم في البورصات. ورداً على هذه الايضاحات من الرئيس التنفيذي قال المساهم عبداللطيف جناحي بأن استفساراته هي للحصول على توضيحات ليس إلا وبأن ثقته في البنك كبيرة وعالية فهو من أوائل المؤسسين للبنك حيث كان أول من وضع 5 ملايين دولار أمريكي لتأسيس البنك وكان الهدف كما تم النقاش مع عصام جناحي سابقاً هو انشاء كيان مشابه ل Investcorp إلا أن ذلك لم يتم على حسب قوله. وقال أنه وبالنظر إلى البيانات المالية للبنك فنرى فروقات كبيرة في رسوم ادارة الخدمات ورسوم ادارة خدمات الاستثمار فقد حقق جي أف أتش 30 مليون دولار أمريكي في حين حقق Investcorp 300 مليون دولار مضيفاً بأن البنك يجب أن لا يقارن نفسه بنفسه بل بالبنوك المماثلة في السوق ففي ذلك خلق للحافز لانجاز المزيد مضيفاً بأنه مساهم في اكثر من بنك ودائماً ما يرفض البيانات المالية التي فيها مقارنة لنتائج المؤسسة من عام إلى عام آخر.

وبعد المناقشة والتداول تمت الموافقة والمصادقة على الحسابات المالية الختامية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م كما هي واردة في جدول الأعمال.

6. مناقشة تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م وإطلاع المساهمين بالتزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي والمصادقة عليه.

قرأ السيد الرئيس البند السادس والمتعلق بتقرير الحوكمة وطلب السيد الرئيس من السادة الحضور إبداء أية ملاحظات أو تعليقات على التقرير. ولما لم يبد أي من السادة المساهمين أية استفسارات أو ملاحظات بشأن تقرير الحوكمة، تمت الموافقة والمصادقة على التقرير للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م.

7. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م.

شكر المساهم عبداللطيف جناحي وباقي الحضور مجلس إدارة البنك على ما بذلوه من جهو مشكورة في ظل الظروف الصعبة، كما وافقت الجمعية العامة على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م.

8. الموافقة على تعيين/إعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين لمراقبة حسابات البنك لعام 2016م وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم (شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي).

لمناقشة البند الثامن وكما هو متعارف عليه، طلب السيد الرئيس بلطف من السادة KPMG مغادرة القاعة. أبدى السادة المساهمين عدم ممانعتهم لاعادة تعيين السادة KPMG كمدققين خارجيين للبنك حيث أضاف السيد الرئيس بأن الشريك قد تغير العام الماضي حسب المتطلبات التي تتطلب تغيير الشريك كل ثلاث سنوات. وبعد النقاش وافقت الجمعية العامة العادية على اقتراح مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة

KPMG كمراقبين لحسابات البنك للعام 2016م كما تم تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم السنوية وذلك بعد موافقة الجهات الرقابية.

9. الموافقة على تعيين/إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2016م

استمعت الجمعية العامة العادية لتوصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك للعام 2016م. وأبدى السادة المساهمين رضاهم بأعضاء الهيئة الشرعية حيث وافقت الجمعية العامة العادية على إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للبنك للعام 2016م المكونة من السادة:

1. فضيلة الشيخ/ عبدالله بن سليمان المنيع
2. فضيلة الشيخ/ نظام بن محمد صالح يعقوبي
3. فضيلة الدكتور/ فريد محمد هادي
4. فضيلة الاستاذ الدكتور/ عبد العزيز خليفة القصار

10. الموافقة على زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى عشرة أعضاء

ناقش المجلس البند العاشر والمتعلق برفع عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى عشرة أعضاء حيث تسأل العضو عبداللطيف جناحي إن كان النظام الاساسي للبنك يسمح بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة فأجاب الدكتور محمد عبدالسلام بأن النظام الاساسي للبنك يسمح برفع عدد أعضاء مجلس الإدارة حتى 14 عضواً. ولما لم يكن هناك أسئلة أخرى، وافقت الجمعية العمومية على زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى عشرة أعضاء.

11. تعيين العضو التاسع للفترة التكميلية للدورة الحالية للمجلس (شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي)

استأذن السيد الرئيس التنفيذي من السادة ممثلي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بإيضاح هذه النقطة بالقول بأنه وبحسب قوانين وزارة الصناعة والتجارة وبحسب التأكيد من مسجلي الحسابات فإن Integrated Capital وكونهم يملكون ما يفوق الـ 10٪ من أسهم المجموعة فإنه يحق لهم الحصول على مقعد في المجلس من دون الدخول في عملية التصويت وبالتالي فإنهم قد رشحوا السيد جاسم الصديقي لهذا المنصب، والسيد جاسم الصديقي هو المدير العام والرئيس التنفيذي لمجموعة أبوظبي المالية إضافة الى كونه رئيس مجلس إدارة شركة Integrated Capital وبعد الاطلاع على السيرة الذاتية للسيد جاسم الصديقي وافقت الجمعية العمومية على تعيينه كعضو في مجلس الادارة بعد الحصول على الموافقة من مصرف البحرين المركزي.

12. انتخاب العضو العاشر للفترة التكميلية للدورة الحالية للمجلس (شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي).

اضاف السيد الرئيس التنفيذي بأنه وبناءً على ما سبق في البند السابق فإن هذا البند يخص عملية ترشيح العضو العاشر ، حيث أن المرشح الوحيد للعضوية هو السيد هشام الريس فبذلك يكون عضواً عاشرًا بالمجلس وذلك انتخاباً بالتزكية.

طلب أحد المساهمين إيضاحات أكثر حول هذه النقطة ولماذا يجب زيادة العدد إلى عشرة، فقال السيد الرئيس بأن زيادة العدد مطلوب لان هناك أعضاء يشتركون في أكثر من لجنة الامر الذي يعتبر مخالفة لمتطلبات المصرف المركزي، هذا وأكدت ممثلة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأن القرار يجب أن يكون بتعيين السيد جاسم الصديقي ممثلاً عن Integrated Capital و انتخاب السيد هشام الريس بالتزكية ليكون العضو العاشر وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة من المصرف المركزي، وبعد المناقشة

وافقت الجمعية العامة العادية على إنتخاب السيد هشام الرئيس عضو بمجلس إدارة البنك تزكيةً وذلك شريطة موافقة مصرف البحرين المركزي.

13. ما يستجد من أعمال

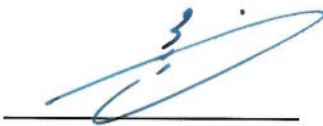
ولما لم تكن هناك أي اعمال اخرى مستجدة، عبر السيد الرئيس عن بالغ شكره وتقديره للجميع لحضورهم هذا الاجتماع ولرحابة صدورهم وصبرهم وتعاونهم مع مجموعة جي اف اتش المالية.

كما وقدم السيد الرئيس بالغ الشكر لجميع ممثلي الجهات الرسمية لتشريفهم هذا الاجتماع.

وبعد أن انتهت الجمعية العامة العادية من مناقشة كافة البنود وعليه انتهت أعمال الجمعية العامة العادية في تمام الساعة الثانية عشر مساءً.

المرفقات:

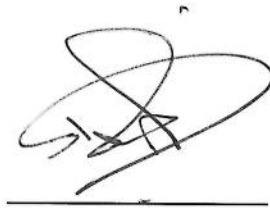
- 1 تقرير السادة مدققي الحسابات.
- 2 تقرير هيئة الرقابة الشرعية.



الدكتور محمد عبدالسلام

رئيس قسم الرقابة الشرعية

مقرر الجلسة/مقرر مجلس الإدارة



الدكتور أحمد المطوع

رئيس مجلس الإدارة